

الصانع لـ «الأنباء»: «الأوقاف» ليست لها علاقة بهدم المسجد.. و«الأشغال»: نملك الموقف القانوني والفني

على من تقع مسؤولية قرار هدم مسجد شمالان الرومي؟



أسامة أبو السعود، فوج ناصر

أثار قرار هدم مسجد شمالان الرومي ردود فعل غاضبة على جميع المستويات باعتباره معلما تاريخيا وأثرا دينيا، وطالب عدد من النواب وأعضاء المجلس البلدي بإيقاف قرار الهدم، مؤكداً أن التنفيذ سيفتح الباب لمساءلة سياسية للجهة المسؤولة. هذا ونفى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أي دور لوزارة الأوقاف في هدم مسجد شمالان الرومي التاريخي، مؤكداً أن وزارة الأشغال بناء على طلبها حيث يقع المسجد ضمن نطاق تطوير المنطقة بإقامة عدد من المحاور من الجسور والاندفاع.

ولفت الوزير الصانع في تصريحات لـ «الأنباء» إلى أن وزارة الأوقاف ليس لها دخل من قريب أو بعيد بعملية هدم وتفكيك المسجد أو غيره من المساجد وهي ملتزمة بقرارات مجلس الوزراء والجهات الحكومية الأخرى في هذا الصدد، حيث طلبت وزارة الأشغال تسليم المسجد لها بعد قرارات بلدية وهو ما تم بالفعل بناء على طلبها.

بدوره، أعلن الناطق الرسمي ومدير إدارة الإعلام بالإبابة رومي الرومي في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن وزارة الأوقاف ممثلة في إدارة مساجد محافظة العاصمة اعلمت عن إغلاق مسجد شمالان بن علي بن سيف الرومي الواقع في منطقة شرق بعدما صدر قرار من مجلس الوزراء المؤقت بهدم المسجد ونقل مكوناته الأثرية إلى المسجد المزمع إنشاؤه كبديل عنه وذلك لأعراضه صيانة وتوسعة طريق الدائري الأول.

وقال الرومي في تصريح صحفي: على الرغم من محاولة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المحافظة على بقاء مسجد شمالان بن علي بن سيف الرومي في مكانه الحالي كونه أحد المساجد التراثية في الكويت، فإن اتخاذ قرار هدم



يعقوب الصانع



راكان النصف



أحمد القضيبي



د. عبدالله الطرجي



علي الخميس



سلطان اللغيم



رومي الرومي



مشعل الجويسري



كتاب وزارة الأوقاف لإيقاف هدم المسجد



قرار إدارة مساجد محافظة العاصمة بإغلاق المسجد تمهيدا لهدمه (أحمد علي)

هذا المبنى مسجدا محافظا عليه ومصنفا ضمن المواقع التراثية المشمولة بالمرسوم الأميري الصادر العام 1960؟! وفي السياق ذاته، قال النائب علي الخميس أنه إذا لم يوقف الوزير الصانع قرار هدم مسجد الرومي فقد وضع نفسه في مواجهة المجلس.

من جهته، قال النائب سلطان اللغيم إن على الوزير الصانع وقف قرار هدم مسجد الرومي «غير المبرر». كما ناشد نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري مجلس الوزراء عدم إزالة مسجد شمالان الرومي في منطقة شرق (المطبة) كونه يعد من الآثار التي مر عليها أكثر من 100 عام. وأوضح الجويسري في تصريح صحفي أنه من الممكن أن تتخذ وزارة الأشغال طرقا أخرى تجنب إزالة المسجد والحفاظ عليه بشكله الأثري القديم، واستغرب الجويسري من إغلاق وزارة الأوقاف مسجد شمالان بن علي بن سيف الرومي الأثري والذي يعود تاريخه إلى العام 1893 تمهيدا لهدمه، مطالبا التريث في الأمر لوضع طرق أخرى غير الهدم.

من جانبه، استغرب عضو المجلس البلدي عبدالله الكندري من قرار مجلس الوزراء بتفكيك المكونات التراثية لمسجد شمالان الرومي (المطبة) الواقع بمنطقة الشرق بهدمه وإزالة المبنى القديم للمسجد وتخصيص أرض أخرى لبنائه مع ادراج المعاصر التراثية من المبنى القديم للمبنى الجديد تحت إشراف وزارة الأوقاف والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وقال الكندري في تصريح صحفي إنه ليس هناك دولة في العالم تلمس تراثها، ومسجد شمالان الرومي (المطبة) تشهد مآذنه على ماضي الكويت وتاريخها، مستغربا تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 82/2010 المتخذ بإجتماعه رقم 4/2010 بتاريخ 2010/1/17 دون الرجوع إلى الجهة المعنية في الدولة وهي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

النصف إن هدم مسجد شمالان الرومي التاريخي سيجمل الوزير الصانع المسؤولية السياسية.

بدوره استغرب النائب د.عبدالله الطرجي التوجه واحد من أهم المعالم الدينية والتراثية في الكويت، مشيرا إلى الحديث عن هدم مسجد شمالان الرومي (المطبة) أصاب الكويتيين بالصدمة، لاسيما مع المكانة التي يكنها أهل الكويت للمساجد، فضلا عن المعالم الأثرية للدولة.

وأضاف الطرجي في تصريح صحفي أن إصرار وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع على إزالة هذا المسجد التراثي ليس له ما يبرره وهو استهتار بتاريخ بعشقه الكويتيون، مؤكدا أن أمام الوزارة العديد من الخيارات بدل هدم المسجد. وقال إن أمنا كبيرا في تدخل سمو رئيس الوزراء وبأن يأمر بوقف هدم المسجد، موضحا أن الدول المتحضرة في العالم تسعى دائما إلى الحفاظ على مبانيتها التراثية، فكيف إن كان

والذي يبدأ من منطقة دسمان وعبدالله الأحمد حتى الشويخ.

وقال إن وزارة الأشغال لا تقدم على تنفيذ أي مشروع والتراخيص الرسمية من الوزارات والجهات ذات الشأن بأي مشروع يقع ضمن نطاق مشاريع الوزارة، كما إن إزالة المساجد التي تعيق مشاريع الوزارة تتم وفق الأطر القانونية.

من جانب آخر، كشفت مصادر أن المسجد قديم وآيل للسقوط لبنائه منذ عشرينيات القرن الماضي.

وأضافت المصادر إن وزارة الأوقاف قد طلبت في وقت سابق من بلدية الكويت رخصة لهدم المسجد، لكن بعد فترة طلبت وزارة الأوقاف عدم هدم المسجد لأنه «تراثي».

نيابيا، قال النائب أحمد القضيبي إن هدم مسجد شمالان الرومي هو استهتار بتاريخ الكويت وسنقوم باستجواب وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع. من جهته، قال النائب راكان

مسجد الرومي صدر من مجلس الوزراء للمصلحة العامة بعد بحثه مع جميع الأطراف ذات العلاقة على مدار سنتين. وعليه تم التنسيق مع بلدية الكويت التي قامت بتخصيص أرض بديلة لبناء مسجد الرومي عليها.

وأكد الرومي أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حرصت على رعاية المساجد والاهتمام بها وصيانتها والمحافظة عليها ومتابعة إدارة شؤونها من خلال ادارات مساجد المحافظات الست التابعة لقطاع المساجد خاصة المساجد التراثية التي يمتد وجودها إلى مئات السنين والتي تعتبر من معالم التراث الإسلامي للكويت.

وفي وزارة الأشغال أكد مصدر مسؤول أن الوزارة تملك الموقف الفني والقانوني تجاه هدم مسجد شمالان الرومي (المطبة) في منطقة شرق وذلك لوجود التراخيص الرسمية الخاصة بإزالة من الجهات المعنية بذلك.

وأضاف أن هدم المسجد جاء لتعارضه مع مسار تطوير مشروع الدائري الأول (المرحلة

النصف والقضيبي: هدم المسجد

سيحمل الوزير الصانع المسؤولية السياسية

الجويسري: على «الأشغال» سلك طرق أخرى تجنباً لإزالة المسجد

الكندري: هل قانون الآثار حبر على ورق؟

الرومي: «الأوقاف» حريصة على رعاية المساجد والاهتمام بها

هاشتاغ #أوقفوا هدم مسجد شمالان الرومي يتصدر «تويتر» في الكويت

أسامة أبو السعود

تصدر هاشتاغ #أوقفوا هدم مسجد شمالان الرومي المركز الأول لمفرد الكويت أمس، حيث سارعت العديد من الفعاليات الاجتماعية والسياسية والدعوية إلى مناشدة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء، وقف هدم مسجد شمالان الرومي بمنطقة شرق، والذي تم إغلاقه قبل أيام بعد قرار مجلس الوزراء بتطوير المنطقة حضاريا. وتفاعل العديد من متابعي وسائل التواصل الاجتماعي مع الهاشتاغ الذي أطلق أمس وطالبوا وزارة الأوقاف والجهات الأخرى بوقف هدم المسجد الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1893 وتمت إعادة بنائه وتجديده في عام 1965. وقال الفارسي مشارعا في تصريح صحفي: «أبني في الخارج ونهدم في الداخل». أما عضو المجلس البلدي المحامي عبدالله الكندري فقال «ليست هناك دولة في العالم تلمس تراثها، ومسجد الرومي شاهد على تاريخ الكويت». أما النائب راكان النصف فأكد أن إزالة مسجد شمالان الرومي هي هدم لجزء من تاريخ الكويت. بينما قال النائب السابق علي الدقباسي «لا تهدموا المسجد وتضيعوا تاريخ البلد كما تم هدم سور الكويت وأجزاء من المدينة القديمة وهي هويتنا». من جهة، كان الوزير الصانع متميزا في التواصل مع رواد التواصل الاجتماعي وشرح بالمستندات حقيقة الموضوع منذ بدايته وأنه قرار صادر عن مجلس الوزراء وليس عن وزارة الأوقاف، مشيرا إلى الوزارة طلبت منذ البداية عدم هدم المسجد نظرا لقيمتها التاريخية والتراثية إلا أنها في النهاية استجابت لطلب وزارة الأشغال وقامت بتسليم المسجد لها.

التعاون بين «الداخلية» و«الهيكلية» كشف عن 65 سجيناً يتقاضون دعم العمالة وعلاوة الأبناء

أسامة ذياب



فوزي الجبيلي

عليه هذا البيان، وقد حذر السيد الجبيلي الشركات من اتخاذ مثل هذه المواقف وعدم الالتزام بإبلاغ البرنامج بحذف أو إضافة العاملين بمؤسساتهم حتى لا يقفوا تحت عقوبة الإدلاء ببيانات غير صحيحة. وأكد السيد الجبيلي أن من لا يعمل بالقطاع الخاص أو يعيش خارج الكويت أو يقضي حكما بالسجن ولم يبلغ البرنامج أو الشركة التي يعمل بها لإيقاف الدعم سيتم سحب المبالغ التي تم صرفها مديونية عليهم جميعا، يجب تسديدها بحكم القانون وأشار إلى أن البرنامج سيقوم باستدعاء الشركات المخالفة للإبلاغ بذلك بالتعاون مع البرنامج للحفاظ على أموال الدولة. وأكد الجبيلي الحفاظ على سرية البيانات المقدمة من وزارة الداخلية وأن هذه البيانات سوف تقدم للبرنامج بصفة دورية لكشف الحالات مستقبلا.

المستفيدين من أحكام قانون دعم العمالة الوطنية وكانوا يتقاضون مبالغ مالية كعلاوة اجتماعية من قبل البرنامج واستمر صرف لهم رغم وجودهم داخل السجن وافتقارهم بذلك أحد شروط صرف العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأبناء فقد كانت الحاجة إلى توفير آلية يمكن بمقتضاها تزويد البرنامج بأسماء المحكوم عليهم ممن يقضون فترة العقوبة داخل السجن. وأكد السيد الجبيلي أن البرنامج حريص على صحة صرف المال العام لمستحقيه وصحة صرف الدعم المقرر للعاملين في الجهات غير الحكومية. وقد تمت مخاطبة وكيل وزارة الداخلية لتزويد البرنامج بأسماء وبيانات المواطنين ممن يقضون فترة العقوبة داخل السجن خلال الخمس سنوات الماضية، وموافقتنا مستقبلا بصفة دورية عن ينطبق

65 شخصا ممن يقضون عقوبة السجن ويتقاضون دعم العمالة الوطنية وعلاوة الأبناء والعلاوة الاجتماعية، مشيرا إلى أن البرنامج يقوم بدعم العمالة الوطنية وصرف العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للعاملين في القطاع الخاص. وهنا يقوم البرنامج للحد من ظاهرة التوظيف الوهمي والحذر في صرف المال العام الذي تقوم الدولة دعما لمواطنيها وتحفيزا لهم للعمل في القطاع الخاص ووقف الصرف إذا ما تبين أن هناك شبهة تعيين وهمي وأن الصرف تم دون وجه حق. وأضاف أن حالات إيقاف صرف الدعم يكمن في التوقف عن مزاولة المهنة أو الحرفة أو انتهاء علاقة العمل لدى الجهات غير الحكومية. وقال إن البرنامج تابع بعض الحالات ممن صدرت بشأنهم أحكام جزائية من محاكم الجرح والجنايات ومنفذ ضدهم ممن يقضون فترة العقوبة داخل السجن عن

أشاد أمين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي الجبيلي بالتعاون اللاحدود لوزارة الداخلية مع البرنامج للحد من ظاهرة التوظيف الوهمي الذي تقوم به بعض شركات القطاع الخاص وبعض العاملين في المؤسسات المختلفة. وقال فوزي الجبيلي إن وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد قام بجهود بناءة ومثمرة وحيثية وتعاون مع البرنامج وكافة هيئات الدولة للحفاظ على المال العام والحد من إهداره بصورة غير شرعية. وقد أبدت وزارة الداخلية مشكورة بالتعاون التام في هذا المجال مع البرنامج وقد تم من خلال التعاون الكشف عن